تراجع وتيرة إسناد المشاريع في الدول الخليجية على خلفية ركود سوق الإمارات...

تراجعت القيمة الإجمالي لأنشطة إسناد المشاريع في الدول الخليجية في الربع الثالث من العام 2024 فيما يعزى بصفة رئيسية إلى الركود غير المسبوق الذي شهدته أنشطة اسناد المشاريع في الإمارات إلى جانب الانخفاض الحاد الذي شهدته عمان. إذ انخفض إجمالي قيمة المشاريع المسندة في الدول الخليجية بنسبة 15.3 في المائة ليصل إلى 54.2 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024 مقابل 64.0 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2023. ووزعت قيمة العقود المسندة في الدول الخليجية بالتساوي خلال الربع الثالث من العام 2024، إذ سجلت ثلاثة من أصل ست دول خليجية نمواً على أساس سنوي في قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها، بينما شهدت الأسواق الثلاثة المتبقية انخفاضاً على أساس سنوي خلال هذا الربع.

وسجلت قيمة العقود المسندة في السعودية قفزة هائلة بنسبة 22.7 في المائة على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2024، لتصل إلى 35.4 مليار دولار أمريكي مقابل 28.8 مليار دولار أمريكي في الفترة المماثلة من العام 2023. ويعزى هذا النمو بصفة رئيسية إلى استمرار زخم إسناد وتنفيذ المشاريع، بدعم من جهود التنويع الاقتصادي وتعافي النشاط الاقتصادي للمملكة. ويأتي ذلك في ظل توقعات بانخفاض معدل النمو الاقتصادي في المملكة نتيجة انخفاض إنتاج النفط إلى جانب انخفاض أسعار النفط نسبيًا. وبناءً على توقعات الحكومة، من المتوقع أن تشهد المملكة نموًا هامشيًا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.8 في المائة هذا العام يليها ما نسبته 4.6 في المائة في العام 2025 بدعم من ارتفاع إنتاج النفط. ومن حيث التوازن المالي، من المتوقع أن يتسع العجز المالي إلى نسبة 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2024 مع زيادة الحكومة للإنفاق لتعزيز النمو وتحقيق أهداف خطة رؤيتها 2030.

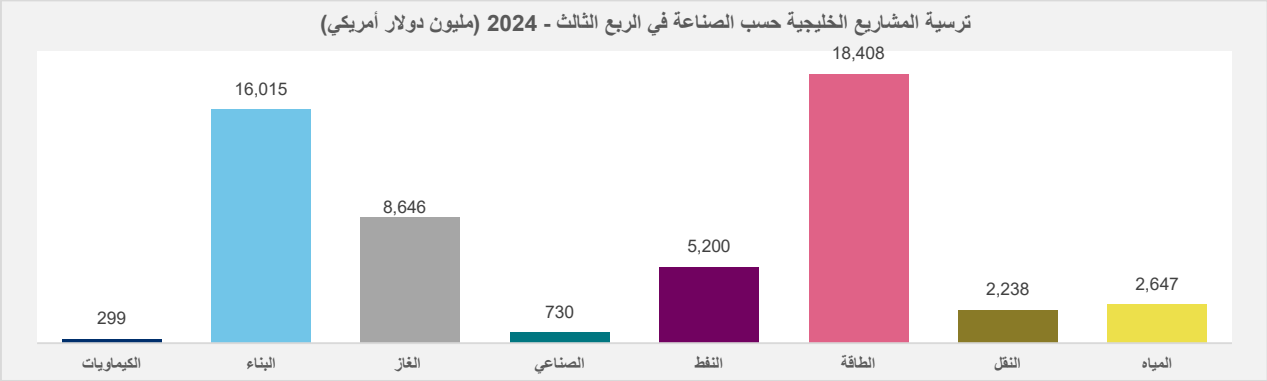

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

في المقابل، شهدت الإمارات انخفاضاً حاداً في إجمالي قيمة العقود المسندة بنسبة 61.5 في المائة على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2024، ليصل إلى 10 مليار دولار أمريكي مقابل 25.9 مليار دولار أمريكي في الفترة المماثلة من العام 2023. وبالمثل، تراجعت قيمة المشاريع المسندة في عمان بنسبة 70.8 في المائة على أساس سنوي، إذ بلغت 1.1 مليار دولار أمريكي مقابل 3.8 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2023. وأسهم هذا التراجع الحاد الذي شهدته قيمة العقود المسندة في عمان بشكل ملحوظ في الانخفاض العام لقيمة العقود المسندة في الدول الخليجية في الربع الثالث من العام 2024. وعلى النقيض من ذلك، سجلت قيمة العقود المسندة في قطر نمواً قوياً بنسبة 57.9 في المائة على أساس سنوي خلال نفس الفترة، بينما شهدت الكويت انخفاضاً بنسبة 10.9 في المائة في قيمة العقود المسندة في الربع الثالث من العام.

أما على الصعيد القطاعي، شهد الربع الثالث من العام 2024 نمواً ملحوظاً في قيمة المشاريع المسندة في قطاعين فقط من أصل ثماني قطاعات، وهما تحديداً قطاعي النفط والطاقة. إذ ارتفعت قيمة العقود المسندة ضمن قطاع الطاقة في الدول الخليجية بنحو 5.5 ضعف، لتصل قيمتها إلى 18.4 مليار دولار أمريكي مقابل 3.4 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2023. أما على

صعيد قطاع النفط، فقد بلغت القيمة الإجمالية للعقود المسندة 5.2 مليار دولار أمريكي، مما يمثل صعودا كبيراً بنسبة 86.1 في المائة مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي.

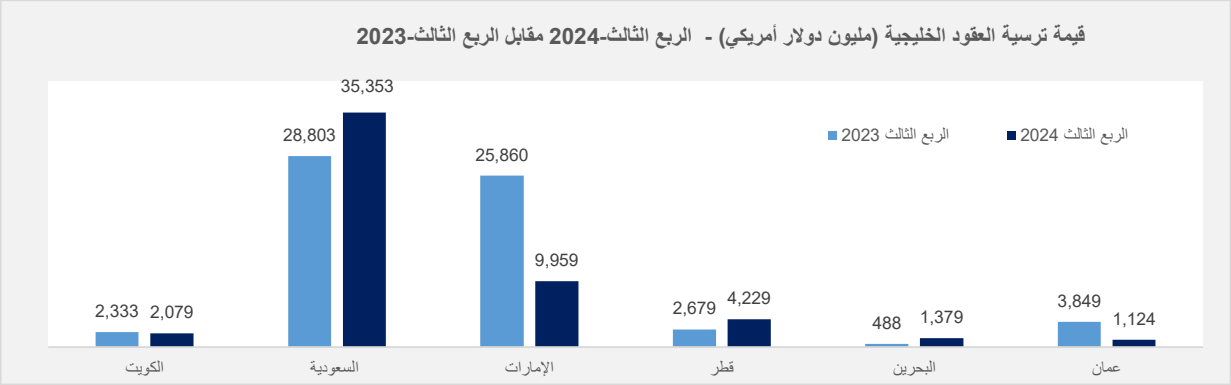

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

السعودية

على الرغم من تأثير تخفيضات إنتاج النفط التي أدت إلى انكماش الاقتصاد السعودي بنسبة 0.8 في المائة في العام 2023 (وفقاً لصندوق النقد الدولي)، إلا أن المملكة واصلت جهودها لتعزيز التنويع الاقتصادي خلال العام 2024. كما أعادت المملكة ترتيب أولوياتها الاستثمارية وانفاقها على المشاريع ضمن إطار رؤية 2030، مما مكنها من التركيز على المشاريع والاستراتيجيات الأساسية التي تدعم تحقيق أهداف الرؤية الشاملة. وتشمل هذه الاستراتيجيات تحديث البنية التحتية للبلاد وتحويل شبكة النقل، وقد بدأت بعض هذه الجهود تؤتي ثمارها بالفعل. ومن أبرز هذه الإنجازات فوز السعودية باستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم للعام 2034، والذي يعتبر من أبرز الإنجازات التي تعزز من مكانة السعودية على الساحة الرياضية العالمية ويدعم مساعيها الريادية في هذا المجال.

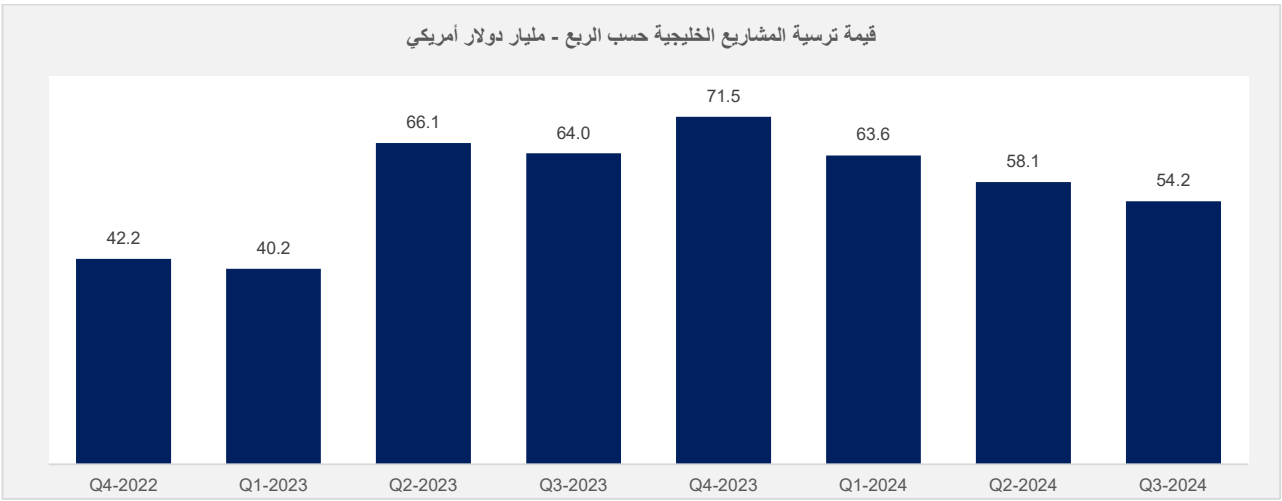

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

وقامت السعودية بإسناد عقود بقيمة إجمالية بلغت 35.4 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثالث من العام 2024 مسجلة نمواً بنسبة 22.7 في المائة على أساس سنوي وبما يمثل نحو 65.9 في المائة من إجمالي قيمة المشاريع المسندة في الدول الخليجية خلال هذا الربع. وتعزى الزيادة السنوية لقيمة المشاريع المسندة بصفة رئيسية إلى القفزة التي شهدتها قيمة العقود المسندة ضمن قطاع الطاقة

والتي ارتفعت من 1.4 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2023 إلى 16.6 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. بالإضافة إلى ذلك، تحسنت وتيرة اسناد العقود في القطاع النفطي على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام لتصل قيمتها إلى 3.8 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024 مقابل 1.1 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2023. ووفقاً لمجلة ميد، أنفقت شركة النفط الوطنية، أرامكو، أكثر من 20 مليار دولار أمريكي على مشاريع التنقيب عن النفط والغاز حتى بداية العام 2024، الأمر الذي ساهم في رفع معدل النمو الإجمالي لقيمة العقود المسندة في المملكة خلال العام. وبالمثل، شهدت ترسية المشاريع في قطاع الإنشاءات ارتفاعاً بنسبة 16.3 في المائة على أساس سنوي لتصل قيمتها إلى 9.2 مليار دولار أمريكي، في حين انخفضت قيمة المشاريع المسندة في قطاع النقل بنسبة 63.6 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 1.1 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة.

وشهد الربع الثالث من العام 2024 اسناد عدد من المشاريع البارزة في السعودية. ومن أكبر العقود التي تمت ترسيتها في المملكة خلال هذا الربع مشروع بقيمة 3.7 مليار دولار أمريكي لبناء محطات نقل التيار المباشر عالي الجهد (HVDC) التي ترتبط بمناطق التشغيل المركزية والجنوبية في الرياض. وأسندت الشركة السعودية للكهرباء أعمال المشروع إلى تحالف يضم شركة الفنار المحلية وشركة الصين للمعدات الكهربائية والطاقة والتكنولوجيا.

ومن أبرز العقود الأخرى التي تمت ترسيتها خلال الربع الثالث من العام 2024 مشروع بقيمة 2.5 مليار دولار أمريكي اسندته أرامكو إلى شركة سايبم الإيطالية للقيام بالأعمال الهندسية والمشتريات والبناء وتركيب البنى التحتية بما يشمل خطوط الأنابيب تحت الماء في حقل مرجان للنفط والغاز.

الامارات

انخفضت القيمة الإجمالية للمشاريع التي تم ترسيتها في الإمارات بنسبة 61.5 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 10.0 مليار دولار أمريكي، لتصل بذلك إلى أدنى مستوياتها المسجلة في تسع فترات ربع سنوية متتالية، مقابل 25.9 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2023. وعلى الرغم من انخفاض قيمة العقود المسندة خلال هذا الربع، إلا أن الإمارات نجحت في الحفاظ على مكانتها كثاني أكبر سوق للمشاريع على مستوى الدول الخليجية، مستحوذة على نسبة 18.8 في المائة من إجمالي قيمة العقود المسندة في منطقة الدول الخليجية، وذلك مقابل نسبة 40.4 في المائة في الربع الثالث من العام 2023. أما على صعيد الأداء القطاعي، فقد مال النمو السنوي لوتيرة إسناد العقود نحو الانخفاض، إذ شهدت ستة من أصل ثماني قطاعات تراجعاً في المشاريع المسندة على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2024.

وتراجعت القيمة الإجمالية للمشاريع المسندة ضمن قطاع الإنشاءات بنسبة 52.5 في المائة على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2024 لتصل إلى 5.6 مليار دولار أمريكي مقابل 11.7 مليار دولار أمريكي خلال الفترة المماثلة من العام الماضي. وفي هذا السياق، مثل قطاع الإنشاءات ما نسبته 55.4 في المائة من إجمالي قيمة العقود المسندة في الإمارات خلال الربع الثالث من العام 2024 مقابل نسبة 45.4 في المائة في الربع الثالث من العام 2023. كما لم يتم ترسية مشاريع ضمن قطاع الكيماويات خلال الربع الثالث من العام 2024، في حين شهد القطاع اسناد مشاريع بقيمة 3.6 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2023. وقفز إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها ضمن قطاع الغاز في الإمارات بأكثر من 2.6 ضعف على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2024 ليصل إلى 1.6 مليار دولار أمريكي مقابل 588 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2023. وبالمثل، ارتفعت قيمة العقود المسندة ضمن قطاع النفط بنسبة 8.2 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 1.2 مليار دولار أمريكي مقابل 1.1 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024.

ومن أبرز المشاريع التي قامت الإمارات بترسيتها خلال الربع الثالث من العام 2024 عقد الهندسة والمشتريات والبناء لمشروع مستودع الخزانات في مطار أبوظبي، الذي منحته شركة أدنوك إلى تحالف يضم عدد من الشركات التي تتخذ من أبوظبي مقراً رئيسياً

لها، بما في ذلك مجموعة تروجان للإنشاءات بالإضافة إلى شركة سيلينجاس التي تتخذ من دبي مقراً لها. ووفقاً لميد، يشمل المشروع الذي تقدر قيمته بنحو 400 مليون دولار أمريكي بناء مستودعات تحت الأرض يمكنها تخزين ما يصل إلى 192 مليون لتر من وقود الطائرات "A1" في موقعين قرب مطار أبوظبي. ومن المتوقع أن تزود المنطقة الصناعية في منطقة مصفح بأبوظبي هذه الخزانات بوقود الطائرات. كما تم إسناد مشروع بقيمة 220 مليون دولار أمريكي لشركة التطوير العقاري نخيل التي تتخذ من دبي مقراً لها لإكمال أعمال استصلاح الأراضي لمشروع نخلة جبل علي بدبي خلال الربع الثالث من العام 2024. ووفقاً لميد، فإن المشروع الذي يشمل أعمال التجريف واستصلاح الأراضي وتزويدها بالرمال الشاطئية، يهدف إلى دعم تنفيذ الأعمال الانشائية للفلل عبر سعفات الجزيرة، وقد تم منحه إلى الشركة البلجيكية جان دي نول. وهناك مشروع بارز آخر تم إسناده خلال الربع الثالث من العام 2024 والذي يتثمل في عقد بقيمة 200 مليون دولار أمريكي منحته شركة الظفرة للبترول لزيادة الإنتاجية في حقل حليبة النفطي البري في أبوظبي.

الكويت

تجاوزت القيمة الإجمالية للعقود المسندة في الكويت حاجز 2 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024 على الرغم من انخفاضها بنسبة 10.9 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 2.1 مليار دولار أمريكي مقابل 2.3 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2023، لتصل بذلك إلى ثالث أعلى مستوى في 16 ربعاً متتالياً. أما على صعيد التوقعات، من المتوقع أن ينتعش سوق المشاريع في الكويت في الفترة القادمة. وقد أفيد مؤخراً أن الحكومة الكويتية قد وافقت على 35 مشروعاً بقيمة تصل إلى 51 مليار دولار أمريكي لتحديث بنيتها التحتية ومرافقها الأخرى. ومن المتوقع الانتهاء من مشاريع تصل قيمتها إلى 25 مليار دولار أمريكي بحلول العام 2030. وتشمل بعض المشاريع الرئيسية التي تمت الموافقة عليها تطوير 9,800 مسكن بقيمة 3.3 مليار دولار أمريكي، ومبادرة بقيمة 1.4 مليار دولار أمريكي لإنشاء وتطوير الطرق، وبناء خط سكة حديد بطول 111 كيلومتر يربط شبكة السكك الحديدية الدول الخليجية الست. علاوة على ذلك، كان مشروع تطوير ميناء مبارك الكبير الذي تبلغ تكلفته 3.2 مليار دولار أمريكي أحد المشاريع الرئيسية ضمن 35 مشروعاً التي تمت ترسيتها.

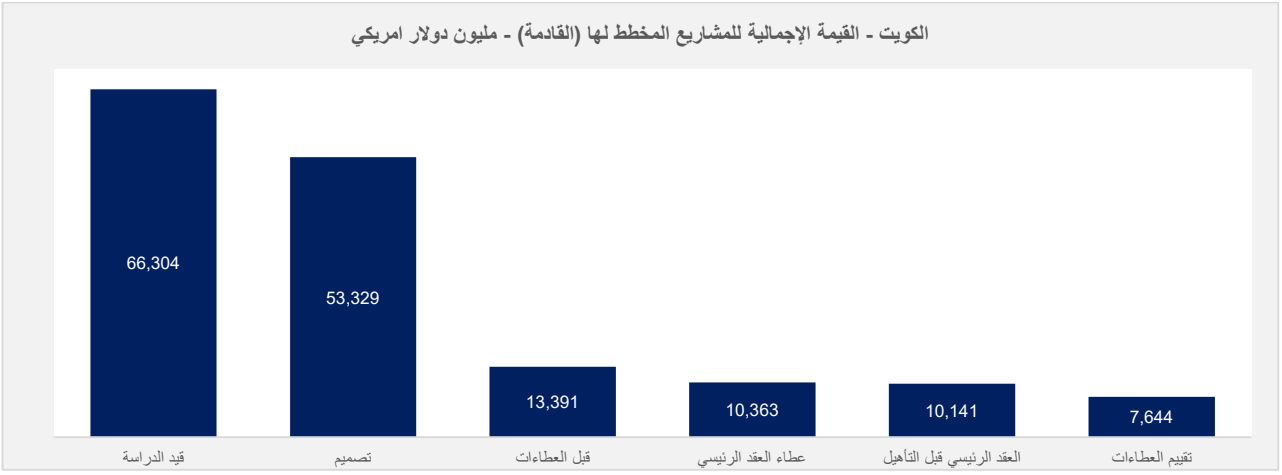

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

أما على صعيد الأداء القطاعي، قفزت قيمة العقود المسندة ضمن قطاع الطاقة الكويتي في الربع الثالث من العام 2024 بنحو 14 ضعف لتصل قيمتها إلى 1.4 مليار دولار أمريكي مقابل 98 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2023. وتضمنت العقود البارزة التي تم إسنادها ضمن القطاع خلال هذا الربع عقداً بقيمة 126 مليون دولار أمريكي منحته شركة نفط الكويت لتطوير

شبكة توزيع الطاقة لمضخة الغاطسة الكهربائية (ESP) في المنطقتين 1 و2 .(S&EK 11 KV) . كما سجل إجمالي قيمة العقود المسندة ضمن قطاع النفط قفزة بنسبة 265 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 168 مليون دولار أمريكي مقابل 46 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2023.

وفي المقابل، انخفضت القيمة الإجمالية للعقود المسندة ضمن قطاع النقل بنسبة 77 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 440 مليون دولار أمريكي خلال هذا الربع، مقابل 1.9 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2023.

ومن أبرز العقود الكبرى التي تمت ترسيتها خلال هذا الربع، كان هناك مشروع متعدد القطاعات بقيمة 294 مليون دولار أمريكي لتطوير أعمال مشروع مدينة جنوب صباح الأحمد. حيث قامت المؤسسة العامة للرعاية السكنية بترسية أعمال المشروع على الشركة الصينية (AVIC International Holding Corp). ويشمل المشروع إنشاء وتطوير أعمال الطرق، ونظام الري، والصرف الصحي، وإضاءة الطرق، والكابلات الكهربائية، وبناء خزانات الري، وشبكات الهاتف لأكثر من ستة آلاف وخمسمائة وحدة سكنية. كما تمت ترسية عقد آخر كبير خلال هذا الربع على شركة الهندسة الميكانيكية والمقاولات بقيمة 140 مليون دولار أمريكي لأعمال الهندسة والتوريد والبناء لإنشاء خطوط التدفق وما يرتبط بها من أعمال للآبار الاستكشافية والجوراسية في منطقة شمال الكويت.

قطر

تحسنت القيمة الإجمالية للمشاريع التي تمت ترسيتها في قطر بنسبة 57.9 في المائة على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2024 لتصل إلى 4.2 مليار دولار أمريكي مقابل.7 مليار دولار أمريكي في الفترة المماثلة من العام الماضي. إذ تعافى إجمالي العقود المسندة على أساس ربع سنوي من أدنى مستوياته المسجلة في أكثر من ستة عشر ربعاً والذي سجله في الربع الثاني من العام 2024 بقيمة 187 مليون دولار أمريكي. واستحوذ قطاع الغاز على نصيب الأسد (94.6 في المائة) من إجمالي قيمة العقود المسندة خلال الربع الثالث من العام 2024. وسجل قطاع الغاز نمواً بنسبة 135.3 في المائة على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2024 بقيمة تصل إلى 4 مليار دولار أمريكي مقابل 1.7 مليار دولار أمريكي، وإلى جانب قطاع الغاز، اقتصر ترسية المشاريع على ثلاث قطاعات أخرى خلال هذا الربع، بقيادة قطاع النقل (93 مليون دولار أمريكي)، وقطاع النفط (90 مليون دولار أمريكي)، وقطاع الإنشاءات (46 مليون دولار أمريكي).

آفاق نمو سوق المشاريع الخليجية

وفقا لميد، بلغت القيمة الإجمالية للمشاريع المخطط تنفيذها أو قيد التنفيذ في الدول الخليجية 2.7 تريليون دولار أمريكي كما في 10 أكتوبر 2024. وجاءت السعودية في الصدارة باستحواذها على أكبر قيمة للمشاريع قيد التنفيذ أو المخطط تنفيذها (55.9 في المائة أو ما يعادل 1.53 تريليون دولار أمريكي) تليها الإمارات، بنحو 627.6 مليار دولار أمريكي وسلطنة عمان بما يقدر بنحو 208.9 مليار دولار أمريكي. إلا أن الوضع كان مختلفاً بالنسبة للمشاريع المخطط لها فقط في المنطقة باستثناء العقود قيد التنفيذ. إذ بلغ إجمالي قيمة المشاريع قيد الإعداد (المشاريع المستقبلية) 1.43 تريليون دولار أمريكي كما في 10 أكتوبر 2024. وكما هو متوقعاً، احتلت السعودية مركز الصدارة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيما يتعلق بالمشاريع قيد الإعداد بنسبة 53.0 في المائة (763.0 مليار دولار أمريكي) تليها الإمارات التي شكلت 20.0 في المائة (287.1 مليار دولار أمريكي). وبلغت القيمة الإجمالية للمشاريع المستقبلية في الكويت 108.4 مليار دولار أمريكي خلال شهر أكتوبر 2024، أي ما نسبته 7.5 في المائة من إجمالي المشاريع المستقبلية في دول مجلس التعاون الخليجي. أما من حيث التمثيل القطاعي، استحوذ قطاع الإنشاءات على النصيب الأكبر، بنسبة 30.9 في المائة أو ما يعادل 444.6 مليار دولار أمريكي، من قيمة المشاريع المستقبلية في دول مجلس التعاون الخليجي، يليه قطاع النقل الذي شكل 19.7 في المائة أو 283.5 مليار دولار أمريكي.

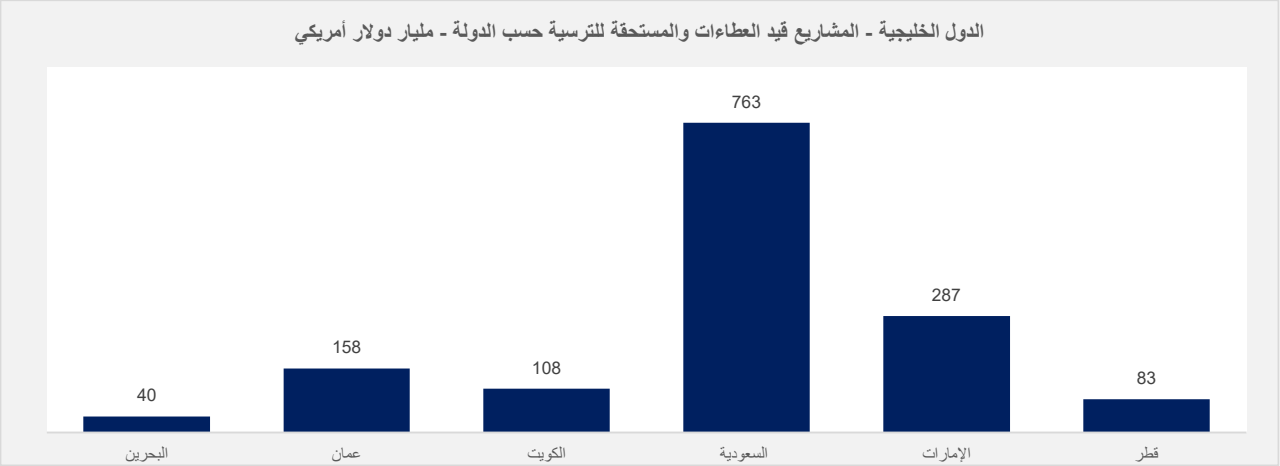

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com